http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1527) السنة السادسة - الاحد (7) حزيران 2009

بعضهم وصفه بالدعاية الانتخابية

نواب : تفعيل قانون المساءلة والعدالة يحد من اختراق البعثيين

بغداد / المدى

في الوقت الذي تجري فيه بعض الاطراف السياسية اتصالاتها مع قيادات بعثية معروفة حذر برلمانيون عراقيون مما وصفوه بتنامي النفوذ البعثي في مؤسسات وأجهزة الدولة الأمنية، داعين إلى الإسراع بتشكيل هيئة المساءلة والعدالة البديلة لهيئة اجتثاث البعث .

النائبة صفية السهيل قالت (للمدى) ان الاحزاب السياسية اثرت وبشكل سلبي من خلال اختيارها الشخصيات البعثية التي مازالت في ذاكرة شعبنا محسوبة على الجلادين مبينة ان بعضهم يشغلون مناصب حساسة في الدولة ، وللاسف لم نجد من المسؤولين من يقف وقفة حقيقية ضد هذه الظاهرة والجميع يعلم بان هؤلاء لديهم ملفات تؤكد بانهم من ازلام النظام السابق منهم من تجسس واساء وتعاون مع الاجهزة القمعية والان اصبحت لهم الاولوية في تبوؤ مناصب الدولة ، وهذا الامر يزرع الاحباط والاستياء عند اغلبية العراقيين وبالاخص عوائل الضحايا منهم .وبينت السهيل ان بعض الجهات السياسية تتهم جهات اخرى دون ان تلتفت الى واقعها الذي من خلاله قدمت الامتيازات العالية لقيادات بعثية من العرب والكرد وحملت السهيل جميع الاطراف المسؤولية في تدارك الاخطاء .

وفي هذا الصدد أكد رئيس الكتلة الصدرية في البرلمان عقيل عبد الحسين أن التأخير في تطبيق قانون المساءلة والعدالة وترشيح الأسماء التي ستشغل مسؤولية هيئة المساءلة يهدد بتنامي نفوذ بعثي خطير في مؤسسات الدولة ولاسيما الأمنية منها من شأنه أن يهدد بالمقابل مسيرة العملية السياسية الجارية في البلاد حسب قوله.

وتابع علينا الإسراع في حسم هذا الملف وعدم التساهل أو التهاون معه، لأن ظاهرة اختراق الأجهزة الأمنية من قبل البعثيين المشمولين بالإجتثاث باتت واضحة للعيان ولم تعد مخفية، وتثير مخاوف حقيقية من عودة عناصر الأجهزة القمعية السابقة في نظام البعث إلى مؤسسات الدولة.

من جانبه، أوضح عضو لجنة الأمن والدفاع في البرلمان عمار طعمة أن لجنته وبالتنسيق مع لجنة المساءلة والعدالة النيابية تتحرك لمساءلة الوزراء الأمنيين حيال اتساع الاختراقات.

وقال طعمة الاختراق في المؤسسات الأمنية يكتسب أهمية خاصة قياساً بالمؤسسات المدنية، لذا جرى اعداد لائحة توقيعات على طلب استضافة الوزراء الأمنيين،وبالأخص وزير الدفاع إلى جانب مسؤولين في هيئة اجتثاث البعث لمواجهتهم بالبيانات والمعلومات المتوفرة بشأن الاختراقات.

وبالسؤال عن موعد مساءلة الوزراء والمسؤولين المعنيين تحت قبة البرلمان، رّد النائب ربما يتم ذلك خلال الاسبوع المقبل أو الاسبوع الذي يليه، لكن اللجان البرلمانية المعنية بالقضية باشرت بالمتابعة من الآن. ودعا النائب عن كتلة التحالف الكردستاني محسن السعدون إلى الإسراع بتشكيل هيئة المساءلة والعدالة لمعالجة جميع الاختلالات التي نجمت بفعل توقف عمل هيئة اجتثاث البعث . ونوّه إلى أن القوى السياسية مطالبة بالاتفاق على أسماء المسؤولين المرشحين لشغل رئاسة وعضوية الهيئة، لأن التأخير في حسم هذا الموضوع يعّد اخلالاً بهيكلية الدولة، خصوصاً وأن العديد من العناصر المشمولة بالاجتثاث استغلت توقف أعمال اللجنة المعنية بذلك لتخترق المؤسسات والدوائر الحكومية من بوابة الاستثناءات.

وأوضح نحن مع استيعاب أكبر عدد ممكن من الاشخاص الذين لم يتورطوا بجرائم ضد الشعب العراقي، وبالمقابل نرفض تسلق أية عناصر ثبت تورطها بسفك دم العراقيين إلى مؤسسات وأجهزة الدولة من جديد وكان مجلس النواب قد أقر في ١٢ كانون الثاني من العام الماضي قانون المساءلة والعدالة البديل لقانون اجتثاث البعث الذي يسمح للآلاف من أعضاء حزب البعث بالتقدم لإعادة تعيينهم في الوظائف العامة والعسكرية.من جانبه اعتبر النائب عز الدين الدولة أن دعوات بعض الكتل السياسية باجتثاث العناصر البعثية من المؤسسات الأمنية، ناجمة عن دوافع انتخابية، وتمثل تهويلاً إعلامياً.

وقال الدولة إن هذه الدعوات جاءت على خلفية دوافع سياسية وانتخابية بحتة خصوصاً مع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية مشيراً إلى أن هذه الدعوات تهدف إلى الإضرار بمصلحة العراق لأنها تستهدف خلق فراغ كبير في المؤسسات الأمنية

مضيفا أن وزير الدفاع عبد القادر العبيدي ابلغ البرلمان خلال استضافته شهر أيار الماضي أن هناك عدداً محدوداً من الضباط البعثيين الذين حصلوا على استثناءات من هيئة اجتثاث البعث للعمل في وزارة الدفاع. مبيناً أنه أكد للبرلمان أن هؤلاء الضباط يعملون بحرفية في المؤسسة العسكرية العراقية، وليس لهم أي توجهات معادية للوضع السياسي الحالي في البلاد.

وأفاد الدولة أن من الضروري أن تكون محاسبة البعثيين الموجودين في المؤسسات العسكرية أو المدنية على أساس ارتكابهم لجرائم بحق الشعب العراقي، وليس أي اعتبارات أخرى. مشدداً على ضرورة إبعاد المؤسسات الأمنية العراقية عن الصراعات السياسية في البلاد، وضمان استقلالية عملها لأنها ركيزة لحماية النظام الديمقراطي في العراق.

وطالب المجلس الاسلامي الاعلى، بزعامة عبد العزيز الحكيم، الحكومة بتنفيذ بنود قانون المساءلة والعدالة الذي أقره البرلمان، فيما أكدت مصادر سعي الحكومة الى استثناء عدد من كبار الموظفين والضباط من اجراءات القانون بعد اثبات كفاءتهم.

وقال النائب حميد معلة إنه كان يفترض تطبيق بنود القانون بعد ساعات من إقراره في كل مؤسسات الدولة من دون استثناء او محاباة، موضحا أنه لا نريد استغلال بعض الفقرات لإبقاء بعض المشمولين بالاجتثاث في مناصبهم، فيما لم تشكل لجنة مختصة بهذا الامر. واذا نفذ يعد مخالفة، واستغلالا واضحا للقانون بما يتماشى ومصالح بعض الاطراف.

ورفض المعلة تسمية تلك الجهات وزاد أن هناك اجماعاً لدى غالبية الاطراف في البرلمان على تنفيذ بنود القانون الذي اقر من دون استثناءات او محسوبيات وهذا ما لمسناه من خلال الطروحات التي تقدمت بها بعض الاطراف التي كانت تعارض اقراره.

وعما اذا كان القانون المزمع تطبيقه قد يحدث ازمة سياسية جديدة قال المعلة: لا اعتقد ان تطبيق القوانين والقرارات يساهم في خلق ازمة بين مكونات العملية السياسية ما دام الكل متفقا في هذا الجانب.

الى ذلك، حمل النائب عن الكتلة الصدرية رئيس هيئة المساءلة والعدالة البرلمانية فلاح شنشل رئاسة البرلمان والكتل السياسية مسؤولية تأخير تشكيل الهيئة بعد إقرارها منذ أكثر من عام.

واكد في تصريحات صحافية ان التأخير سببه تغلغل عناصر البعث في مفاصل الدولة لا سيما في وزارة الدفاع.

وتم اقرار قانون المساءلة والعدالة في البرلمان قبل نحو عامين، لكن اجراءات تنفيذه علقت بانتظار تشكيل الهيئة الخاصة.وكان رئيس هيئة اجتثاث البعث احمد الجلبي قال إن القانون سيجعل مهمة اعادة البعثيين الى الوظائف اكثر تعقيدا.

من جهة أخرى، اكد رئيس البرلمان اياد السامرائي خلال لقائه رئيس لجنة المصالحة الوطنية البرلمانية وناب شاكر وأعضاءها أن مشروع المصالحة الذي تقدمت به الحكومة بالإمكان أن يكون نقطة انطلاق.

وفي هذا الاطار رأى النائب عن كتلة الفضيلة كريم اليعقوبي، أن المصالحة الوطنية يجب أن تحصل بين الكتل السياسية من اجل ردم الفجوات فيما بينها وليس مع البعثيين، مشيرا الى أن المصالحة الوطنية اخذت وقتا طويلا ولم يتحقق الكثير الا في الجانب الاعلامي.

وأوضح اليعقوبي أن المصالحة وفق مفهومها المعروف يجب أن تتم مع الجهات المختلف معها والتي من المفترض ان يكون حزب البعث (المنحل) احد اطرافها، الا أن اغلب اعضاء الحزب عادوا الى وظائفهم وفقا لقوانين المساءلة والعدالة واجتثاث البعث، اما البعث الآخر والذي يسمي نفسه بالمعارضة فهو في الخارج ويرفض الاعتذار للشعب العراقي عن ما اقترفه النظام الصدامي من جرائم.

وبين أن هولاء مصرون على هذه المواقف فكيف يمكن المصالحة معهم؟، اعتقد أن لا مصالحة مع هذه الجهات كونها ترفض الاعتذار للشعب العراقي.

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي دعا في آذار العراقيين المعارضين للعودة إلى العراق وتفعيل المصالحة الوطنية، شاملا بدعوته الأطراف السياسية كلها، وهو ما فسر حينها على أنه دعوة تشمل حزب البعث مما اثار ردود افعال مختلفة بين مؤيد ومعارض. لكن مكتبه عاد وأصدر بيانا أعلن فيه أنه لا يمكن لحزب البعث أن يكون شريكا في العملية السياسية وأن هناك وسائل إعلام نسبت للمالكي كلاما لم يرد في حديثه، مبينا أن الهدف من إصدار الإيضاح هو طمأنة الشعب العراقي وإزالة مخاوفهم وقلقهم.

وأضاف اليعقوبي أن المصالحة الوطنية اخذت وقتا طويلا من النقاش والحوار، واخذت فترة طويلة من المؤتمرات والندوات المحلية والخارجية ولم يتحقق الكثير الا في الجانب الاعلامي لهذا الموضوع مع أن هذا الجانب مهم وتهيئة الاجواء مهمة، لأن المصالحة الوطنية يجب أن تمر بمراحل.

واعتبر أن هذه الجهات لا تنفع معها المصالحة، والمصالحة الحقيقية هي بين الكتل السياسية كونها مؤمنة بالعملية السياسية وهي تحتاج الى ترميم الفجوات فيما بينها من انعدام الثقة والتباحث والتفاوض وكشف الاوراق بشكل واضح والاتفاق على دعم يقوي اواصر الوحدة الوطنية.

مع اقتراب موعد انسحابهم

قادة أمريكيون : سنغادر جميع مدن العراق نهاية الشهر الحالي

بغداد / المدى

مع اقتراب موعد انسحاب القوات الأمريكية من المدن الى خارجها بموجب الاتفاق الموقع بين بغداد وواشنطن، تباينت مواقف وتصريحات الساسة والقادة العسكريين ، ففي الوقت الذي يشدد فيه بعض المسؤولين على ضرورة الالتزام بالاتفاق، يدور نقاش بين مسؤولين عراقيين وأميركيين، بشأن اجراء خطط امنية تتلاءم مع ظروف الوضع الراهن.

رئيس الوزراء نوري المالكي والقادة الامنيون يؤكدون في تصريحاتهم ان الانسحاب الأميركي من المدن سيتم في موعده، لكن التقارير تتحدث عن بقاء الاوضاع الامنية في بعض المدن على وضعها المتردي ما دفع قادة عسكريين أميركيين الى القول ان بعض المدن سيتم استثناؤها من الانسحاب المقرر، منها الموصل وديالى وضواحي بغداد. وما يعضد تأكيدات المالكي والقادة الامنيين بشأن موعد الانسحاب قال قائد القوات الامريكية في العراق ان قواته العسكرية ستخلي جميع مدن العراق في موعدها بحلول نهاية الشهر الحالي بما في ذلك محافظة الموصل.

ولكن بعض المسؤولين الامريكيين والعراقيين أفادوا بأن ذلك قد يتأخر في الموصل التي ما زالت تعاني من أعمال عنف تشنها الجماعات المسلحة.

وفي وقت سابق لم يستبعد أوديرنو البقاء في الموصل اذا طلبت الحكومة العراقية المساعدة في فرض الامن فيها .

هذا وقد سلمت القوات الامريكية مهام ثلاثة مراكز امنية مشتركة في بغداد من اصل ثمانية الى قوات الامن العراقية تنفيذا للاتفاقية الامنية بين بغداد وواشنطن والتي من المقرر تنفيذ اولى بنودها في ٣٠ من الشهر الجاري ، ووفق بيانين للجيش الامريكي صدرا فقد سلمت قوات من اللواء القتالي الاول من فرقة الخيالة الاولى المركزين الامنيين في حين كانا يعدان من المناطق الساخنة شرقي العاصمة العراقية وهما الشعب والاعظمية بحضور ممثل عن رئيس الوزراء نوري المالكي ونقل بيان الجيش الامريكي الاول عن الرائد جيفيري نورمان الضابط التنفيذي في اللواء: هذه هي اول عملية لنقل المهام من المراكز الامنية من اصل ثمانية سنقوم بتسليمها مضيفاً، قبل عامين، عندما كان الوضع الأمني غير مستقر ، فان قوات التحالف قامت بانشاء ما يعرف بالمراكز الامنية المشتركة (جي اس اس) لتمكين قوات التحالف وقوات الأمن العراقية من اثبات وجودها في عدد من مناطق بغداد وتوفير الأمن فيها.

نائب رئيس الجمهورية عادل عبد المهدي اكد (للمدى) ان هناك تحسنا في المجال الامني وفيه تقدم طيب وملموس، والامن بشكل عام جيد،وخضنا معركة شرسة ضد القاعدة والارهاب والتخريب وضد الخارجين عن القانون،ولم تكن الظروف بسيطة،ولكن هذا يقودنا الى تضخم كبير في الاجهزة العسكرية والامنية ويقودنا الى سلطات اكثر،وهذا مايجب الحذر منه لان العراق عانى الكثير من هذه الظاهرة.

وبشأن جاهزية قواتنا الامنية واستعدادها لاستلام الملف الامني بينت النائبة صفية السهيل (للمدى) انه في بعض المناطق نعم ولدينا الثقة الكاملة بقواتنا الامنية في الاستلام وفي تقديرنا لديها من القدرات والقابليات الجيدة التي تؤهلها لذلك بشكل كبير اما بالنسبة للتسليح سنكون جاهزين بفترة قريبة ، لكن الخطورة تكمن في موضوعة الاختراقات الحاصلة في الاجهزة الامنية وهذه المعلومات ليست مني ولكنها جاءت باعترافات المجرمين الذين تم القاء القبض عليهم مؤخرا ،من قبل القوات الامنية ، وحسب اعترافاتهم فأن هناك ضباطاً كباراً داخل الاجهزة الامنية يتعاونون بصورة مباشرة مع البعثيين والقاعدة حتى في الوزارات الخدمية وهذه القضية تشكل تحديا كبيرا امام مسألة الملف الامني.ومع ذلك العراق قادر في بعض المناطق على استلام زمام الامور فيها، القدرات التسليحية متوفرة وقابليات رجال الامن في تصاعد مستمر فضلا عن تعاون المواطنين في تلك المناطق ، اما في بعض المناطق مثل بغداد والموصل وديالى ارى بان القوات العراقية غير قادرة على استلام الملف الامني فيها .وفي الجنوب الوضع الامني مستتب ويمكن السيطرة عليه وحتى في المناطق الغربية الوضع جيد جدا وذلك لوجود تعاون من قبل مجالس صحوات حقيقية ووطنية واثبتت قدرتها في دحر الارهاب والقاعدة.

وفور دخول الاتفاق الامني حيز التنفيذ في الاول من كانون الثاني الماضي شرع المسؤولون العراقيون والأميركيون في تنفيذ بنود الاتفاق عملياً وشكّلت لجان رئيسة وأخرى فرعية.

وقسمت اللجان الرئيسة الى وزارية وتنفيذية، ومهمة اللجنة الوزارية الاشراف ومتابعة بنود الاتفاق الأمني إضافة الى تسجيل الخروقات التي قد تحدث لدى التنفيذ، فيما تشرف اللجنة التنفيذية التي اخذت طابعاً عسكرياً على انسحاب القوات الأميركية من البلاد من جهة وتشكيل غرفة عمليات تنسيقية مع القوات الأميركية لتحديد المهمات العسكرية لهذه القوات.

وبدأت بعدها عمليات تسليم القواعد والمنشآت الأميركية الى الجيش والشرطة العراقية سبقها تسليم ملف المنطقة الخضراء التي تضم الى جانب مباني الحكومة العراقية وعدد من الوزارات مبنى السفارتين الأميركية والبريطانية الى القوات العراقية.

مدير مركز القيادة في وزارة الداخلية اللواء الركن عبدالكريم خلف أحد اعضاء اللجنة التنفيذية العليا قال إن اللجان تواصل عملها على تطبيق بنود الاتفاق الأمني المتعلقة بنقل الصلاحيات من القوات الأميركية الى الحكومة العراقية، مؤكداً التزام الجانب العراقي بجداول تسلم الملف الأمني من القوات الأميركية في حزيران الجاري في كل مدن العراق من دون استثناء.

كما وضعت وزارة الداخلية استراتيجية جديدة لتولي زمام الأمن في معظم المدن، تمهيدا لانسحاب القوات الأميركية منها نهاية الشهر الجاري.

وأكد خلف نشر نصف مليون من عناصر القوات الأمنية العراقية في شتى أنحاء البلاد.

ولفت خلف إلى أن الوزارة ستأخذ على عاتقها مسؤولية الأمن في سبع محافظات، وستكون المسؤولية عن أمن ثماني محافظات أخرى مشتركة بين وزارتي الداخلية والدفاع.

ونفى خلف أن يكون الجانب العراقي قد طلب من الجيش الأميركي البقاء في بعض المدن رغم أن الاتفاقية الإستراتيجية تسمح بذلك.

وأضاف أن قوات الشرطة ستتولى مسؤولية الأمن عن ٧٠٪ من أحياء بغداد على أن يتولى الجيش المسؤولية عن المناطق الباقية.

وتكشف مصادر في وزارة الدفاع ، أن ما يزيد على (١٢٠) معسكراً وموقعاً أميركياً سلمت الى الجانب العراقي ولم يبق غير (٧٠) معسكراً يتوقع تسليمها قبل الانسحاب الأميركي المقرر من المدن آخر حزيران.

وطبقاً لمعطيات الواقع اليوم فإن مرحلة ما بعد تنفيذ الانسحاب الأميركي ستضع البلاد أمام استحقاقات أساسية أولها عسكري، فانسحاب القوات الأميركية البالغ قوامها (١٤٤) ألف جندي من المدن أول الأمر يتبعها انسحاب نهائي من البلاد يشكل تحدياً كبيراً للحكومة العراقية في قدرتها على ملء الفراغ الأمني مع الخروقات الامنية المتكررة من جهة وما سيثيره فرقاء سياسيون من عدم حيادية هذه القوات التي تشكلت على أسس طائفية في مراحلها الأولى.

وتفرض مخاوف العراق على أمواله المودعة في البنوك الأجنبية وفق البند السابع، وكيفية الحفاظ عليها تحدياً اقتصادياً يواجه البلاد في ظل أزمة مالية عالمية ضربت الاقتصاد العراقي المتهالك بعد تقلص موازنته العامة لهذا العام الى الثلث.

وعلى رغم وجود بند في نص الاتفاق يلزم الجانب الأميركي بالسعي الى استصدار قرار أممي يكفل حماية أموال العراق، فإن ذلك بالنتيجة لا يعني زوال الخطر الذي سيبقى قائماً، وعليه فإن الحفاظ على هذه الأموال مهمة كبيرة تواجه عمل الحكومة.

في وقت أفادت أرقام أعلنتها وزارة الصحة في العراق أن عدد الشهداء من المدنيين العراقيين انخفض بشكل حاد في ايار الى أدنى مستوياته منذ الغزو في عام ٢٠٠٣ .

وجاء عدد الشهداء وهو ١٣٤ شخصا أقل بقليل من المستوى المتدني القياسي في كانون الثاني. كما جاء العدد أقل من نصف ٢٩٠ مدنيا استشهدوا في نيسان عندما تسببت به موجة من التفجيرات في بغداد وشمالي العراق.

وذكر الميجور جنرال ديفيد بركينز المتحدث باسم القوات الامريكية في العراق أن حتى الارتفاع الحاد في الوفيات في نيسان أخفى خلفه انخفاضا كبيرا في عدد الهجمات التي يشنها مسلحون.

ومن المرجح أن تبهج الارقام قوات الامن العراقية التي تستعد لتولي السيطرة الكاملة على مدن العراق من الجيش الامريكي بحلول نهاية حزيران.

من جانب اخر قالت القوات البريطانية انها بدأت عملية شحن الدبابات /تشالنجر ٧٢ طن/ عن طريق البحرواعادتها الى بريطانيا بعد ست سنوات من الخدمة في العراق.

وتعد هذه العملية جزءا من انسحاب القوات البريطانية من العراق.واضافت ان عملية الشحن تضمنت اضافة الى الدبابات ٥١ عربة مسلحة و١٦٢ حاوية مليئة بالمعدات العسكرية البريطانية التي استخدمت في العراق خلال السنوات الماضية، ويتوقع ان تستغرق الرحلة الاولى ٣ اسابيع للوصول الى الموانئ البريطانية.

وقالت ان عدد حاويات المعدات العسكرية التي يجب ان تشحن لاعادتها الى بريطانيا كبير جدا الى درجة انها لو رصفت جنبا الى جنب لامتدت مسافة ٤ كيلومترات في الصحراء.

منع استيراد الخضراوات يثير مخاوف حصول تضخم نقدي

بغداد / وكالات

بعد ان أقرت وزارة الزراعة أن خطوتها بمنع استيراد الفواكه و الخضراوات يمكن أن تُسهم في رفع معدلات التضخم النقدي. اثار قرار الوزارة بفرض حظر على استيراد الخضروات تكهنات ومخاوف من ارتفاع الاسعار.

وكالة رويترز للأنباء أفادت بان وزارة الزراعة لا تتوفر لديها اية احصاءات عن حجم ما يستورده العراق من الخضروات وقيمتها، لكن الوكالة نقلت عن استاذ الاقتصاد في الجامعة المستنصرية عبد الرحمن المشهداني قوله ان العراق يستورد ما بين ٩٠ و٩٤ في المئة من اجمالي حاجته من الغذاء و٦٠ الى ٧٠ في المئة من حاجته الى الخضروات.

من جهته أكد وكيل وزارة الزراعة صبحي الجميلي ان منع الإستيراد يقتصر على الخضروات، مشيرا الى ان هذا المنع مؤقت، مؤكداً ان المنع سيُرفع إذا أدى الى اضطراب في السوق.

الجميلي قال ان القرار يهدف ايضا الى تنظيم تجارة القطاع الخاص في هذا المجال بتطبيق ضوابط في اصدار اجازات الاستيراد.

المحلل الاقتصادي حسام الساموك رحب بإجراء وزارة الزراعة لحماية الانتاج المحلي من الخضروات، ودعا الى تفعيل الرسوم الجمركية بوصفها من الآليات المعتمدة في توفير هذه الحماية.

لكن الساموك اشار الى ان خطوات كهذه تسبقها عادة اجراءات توفر شروط نجاحها، مقترحا تشكيل غرفة عمليات هدفها ايجاد توازن بين تأمين مصالح الفلاح العراقي واستمرار حاجة السوق العراقية الى الاستيراد في المرحلة الحالية، واوضح الساموك ان خمسة وسبعين في المئة من الاراضي العراقية الصالحة للزراعة ليست مستغلة بالمرة وحتى الربع الباقي ليس مستغلا بشكل كامل، وأعرب عن الأمل بتنظيم حملة تنهض بواقع الزراعة لا سيما وان المنتجات الزراعية العراقية تتميز عن المستوردة بخصائصها وتحظى بتقدير المستهلك العراقي لهذه المزايا.

يقول استاذ الاقتصاد عبد الرحمن المشهداني ان العراق استورد العام الماضي مواد غذائية قيمتها خمسة مليارات وخمسمئة مليون دولار من تركيا وثلاثة مليارات وخمسمئة مليون دولار من ايران وثلاثة مليارات دولار من سوريا فضلا عن استيراد كميات كبيرة من الاردن والصين. ولا تشمل هذه الأرقام قيمة ما يستورده العراق من القمح والرز.